بناء القوة الجماعية لرسم مستقبلنا: خطة التطوير الاستراتيجي والمؤسسي للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2025-2029

الأعضاء المشاركون في اجتماع الاستراتيجية العالمية في شيانغ ماي، تايلاند. سبتمبر/أيلول 2024

اعتبارًا من مطلع عام 2024، أسهمت سلسلة الفعاليات التي نظمها الأعضاء في ترسيخ التحليل المشترك للأوضاع العالمية الراهنة، وتقييم الاستجابات الجماعية التي تبنتها الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال السنوات المنصرمة. شملت هذه الفعاليات اجتماعًا حضوريًا للفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية في البرازيل، ومناقشات عبر الإنترنت تناولت حالة الميدان، بالإضافة إلى مشاورات إقليمية ركزت على الأزمات المتقاطعة، واجتماعًا للفرق العاملة. مهدت كل هذه الجهود الطريق **لاجتماع الاستراتيجية العالمية** الذي عقد حضوريًا تحت عنوان **"بناء القوة الجماعية لرسم مستقبلنا"**، في شيانغ ماي بين 16 و20 سبتمبر/أيلول، بمشاركة أكثر من 100 ممثل عن الحركات الاجتماعية. شهد اليوم السابق للاجتماع تجمع أكثر من 30 حركة اجتماعية ونقابة مستقلة ومنظمة من منظمات الشعوب الأصلية، بالإضافة إلى *لقاء نسوي* شارك فيه حوالي 50 عضوًا في صباح يوم الافتتاح الرسمي. وقد ساعدت كلتا الفعاليتين في تعزيز اجتماع الاستراتيجية العالمية وفقًا لمبادئنا الأساسية المتمثلة في مركزية الحركات الاجتماعية والتحليل النسوي المتعدد الجوانب، مع تأكيد الأعضاء أهمية إنشاء هذه المساحات للمضي قدمًا في ترسيخ هذه المبادئ وتعميق التزاماتنا وممارساتنا ذات الصلة. في مستهل الجلسة العامة الأولى لاجتماع الاستراتيجية العالمية، رحب كبار السن من الشعوب الأصلية من المجتمعات المحيطة بالأعضاء، مستذكرين أسلافهم الذين ناضلوا وقدموا أرواحهم فداءً لتحقيق الكرامة والعدالة والرفاهية لمجتمعاتهم، إلى جانب الاستماع إلى القادة الذين حضروا الاجتماعين. كما شمل اللقاء تأملًا جماعيًا في مسيرة الشبكة الممتدة لأكثر من 20 عامًا، والتي كرّست خلالها جهودها لتوحيد النضالات المختلفة عبر المناطق، والتصدي للتحديات العالمية في مواجهة تاريخ طويل من الرأسمالية، والاستعمار/الإمبريالية، والسلطة الأبوية. على النحو المبيّن أدناه، انكب المشاركون على مدى الأيام الأربعة التالية على إعادة النظر في نقاط التحليل المشترك، وتحديث الميثاق المشترك للنضال الجماعي، وتحديد القيم الإرشادية أو الرؤى المشتركة للتغيير الإيجابي خلال السنوات الخمس المقبلة، استنادًا إلى الحق في تقرير المصير. كما عملوا على تنقيح مقارباتنا أو مساراتنا الاستراتيجية لتحقيق هذه التغييرات، ثم تحديد الخطوات الأساسية أو الانتصارات

الحاسمة لمدة عامين لتوجيه خطط العمل داخل الفرق العاملة، ونظام التضامن، والاتصالات الاستراتيجية، والعمل السردي، والحملات العالمية، وعبرها.

الأقسام

- لمحة تاريخية: التأمل في عشرين عامًا من النضال الجماعي 2
- المهمة ونموذج العمل 3
- التحليل الجماعي للأوضاع العالمية وموقع الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 4
- قيمنا الإرشادية / رؤى مشتركة لإحداث لتغيير 5
- مسارنا / استراتيجيات بناء القوة على مستوى الشبكة 6
- الخطوات الأساسية / أولوياتنا للعامين المقبلين والتخطيط المستمر 7
- أولويات التطوير المؤسسي 9

الأعضاء المشاركون في اجتماع الاستراتيجية العالمية في شيانغ ماي، تايلاند. سبتمبر/أيلول 2024

لمحة تاريخية: التأمل في عشرين عامًا من النضال الجماعي

كان اجتماع الاستراتيجية العالمية لعام 2024 عودة رمزية إلى شيانغ ماي، المدينة التي شهدت في عام 2003 الانطلاقة الرسمية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انطلقت فعالياتنا بتجمع استمر ثلاثة أيام للحركات الاجتماعية، حيث تركز الاجتماع الافتتاحي على مجموعة من مظاهر الظلم العالمي التي يسببها رأس المال المؤسسي والتمويلي، وتفرضها برامج التكيف الهيكلي لصندوق

النقد الدولي واتفاقيات التجارة، وتُنفذ باستخدام القوة العسكرية. أسفر هذا الاجتماع عن انتخاب المجلس الرسمي الأول للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من صفوف الأعضاء ومن قبلهم، وفقًا لمبادئ المساواة بين الجنسين والتوازن الإقليمي ومشاركة الحركات الاجتماعية. كما اعتُمدت وثيقة الحوكمة التي ركزت مبادئها الأساسية على مواجهة موروثات الاستعمار والسلطة الأبوية، بالإضافة إلى الاعتراف بأهمية الحركات الناشئة من رحم المجتمعات المتضررة، وتأكيد مسؤوليتها أمام هذه المجتمعات في مواجهة الاختلال الكبير في موازين القوة. كما شهد الاجتماع الأول تأسيس الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يكرّس جهوده لنصرة المساواة الجوهرية، والفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي الذي يسعى إلى تعزيز قابلية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليكونا أول محفلين إقليميين يقودهما الأعضاء، إلى جانب الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية.

انعقد اجتماع الجمعية العامة التالي في نيروبي، كينيا، أواخر عام 2008، وأسفر عن تعزيز العديد الفرق العاملة، إلى جانب إدارة مناقشات حيوية ركزت على التحديات التي تعيق التعاون بين المجموعات الشعبية المتنوعة، والحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية. وفي خطوة لتعميق الالتزام بالتضامن في المناطق المختلفة، منح الأعضاء أمانة الشبكة صلاحية التدخل نيابة عنهم في أوقات الأزمات العاجلة التي تهدد زملاءهم أو مجتمعاتهم. وبحلول سبتمبر/أيلول 2013، أفضت سلسلة من المشاورات عبر الإنترنت بين الأعضاء إلى صياغة خطة استراتيجية جديدة تمتد لثلاث سنوات. ركزت هذه الخطة على تعزيز اللقاءات التبادلية الحضورية بين الفرق العاملة بصفة منتظمة، بهدف تمتين التضامن العابر للمناطق، وتطوير التحليل المشترك، وتنسيق جهود المناصرة. وشملت المبادرات المنبثقة عن هذه الخطة تنظيم منتديات شعبية متعددة حول قضايا حقوق الإنسان والأعمال التجارية، وعقد ورش عمل إقليمية، واجتماعات استراتيجية بين المناطق للفرق العاملة المختلفة، بالإضافة إلى اجتماعات دورية للفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية.

استنادًا إلى هذا الأساس، دعا المجلس إلى عقد اجتماع الاستراتيجية العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 في بوينس آيرس، الأرجنتين. شهد الاجتماع مشاركة 140 ممثلًا عن المنظمات الأعضاء في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جاؤوا من أكثر من 40 دولة، وضمت صفوفهم قادة الحركات الاجتماعية، وأعضاء من الشعوب الأصلية، والناشطين، والمدافعين عن حقوق الإنسان. هدف الاجتماع إلى رسم مسار نحو عمل تحويلي على مستوى الشبكة، يستجيب للأوضاع العالمية، مع التركيز على تعزيز الحملات والتثقيف السياسي الشعبي.

ناقش الأعضاء التحليل الوارد في الميثاق المشترك للنضال الجماعي، الذي صاغته الحركات الاجتماعية داخل الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأجروا تعديلات دقيقة عليه قبل اعتماده في نهاية المطاف. وأكدوا أن الميثاق يعد أساسًا يُرتكز عليه في صياغة التحليل المشترك بين أعضاء الشبكة. ووفاءً لمبادئ الشبكة الأساسية، وضع هذا التجمع قيادة الحركات الاجتماعية والشعوب الأصلية والنقابات المستقلة والمجتمعات المقاومة والقيادات النسائية الشعبية، وتحليلاتها في صميم عمل الشبكة. وانطلاقًا من هذا التوجه، شدد الأعضاء في الميثاق المشترك على أهمية توحيد النضالات عبر المناطق لمواجهة الأوضاع العالمية المشتركة، والمطالبة صراحة بأن تكون حقوق الإنسان إطارًا حيويًا للنضال وأساسًا مشتركًا للدفاع عن نماذج اجتماعية واقتصادية بديلة. وقد أسفر ذلك عن إطلاق عملية استمرت يومًا كاملًا، استخدمت فيها لغات العمل الأربع، لصياغة أهداف مشتركة توجّه عمل الشبكة في السنوات الخمس المقبلة (2017-2021). أكدت هذه العملية ضرورة جعل التحليل المتعدد الجوانب محور العمل الجماعي، والانتقال من المشاريع التجريبية إلى ممارسات أكثر اتساقًا تُعنى بتقييم تأثير السياسات والقوانين والميزانيات والممارسات على المجتمعات ذات الأوضاع المتباينة، مع تسليط الضوء على مطالب المجتمعات المستغلة والمهمشة منذ زمن طويل، في جهود المناصرة. علاوة على ذلك، دعا الأعضاء إلى إيلاء اهتمام جديد لقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حالات الصراع والاحتلال، وتعزيز الجهود في مجال الحقوق البيئية والعدالة المناخية.

أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تعذّر عقد اجتماع الاستراتيجية العالمية في عام 2021، كما تسبب في تباطؤ الزخم الذي اكتسبته الشبكة في مجالات مثل الحملات، التي انطلقت بفعاليات حيوية مثل الإضراب النسائي العالمي في 8 مارس/آذار 2020، والتثقيف السياسي الشعبي، بما في ذلك ورشة العمل الأولى عن النقد النظامي التي عُقدت في فبراير/شباط 2019 في تشياباس، المكسيك. على الرغم من هذه التحديات، وبفضل القيادة الفاعلة للمجلس والأعضاء، تأقلمت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسرعة مع الظروف الجديدة، وأطلقت الدعوة العالمية للتحرك في مواجهة كوفيد-19 في الأول من مايو/أيار 2020، بعد سلسلة من المناقشات ضمن الفرق العاملة واجتماعات الشبكة الموسعة. كما أصدرت الشبكة أولى قصصها المصورة والمذكرات الأساسية في فبراير/شباط 2021. وابتداءً من منتصف عام 2022، استأنفت الشبكة الاجتماعات الاستراتيجية الصغيرة بالحضور الشخصي، بالإضافة إلى تنظيم وفود المناصرة وأنشطة بناء قدرات الحملات. في غضون ذلك، استمرت الشبكة في تحديث خطتها الاستراتيجية للفترة الممتدة بين عامي 2017-2021 عن طريق تطوير خطط مشاريع يُشرف عليها الأعضاء وتُراجع سنويًا. وبحلول أواخر عام 2023، وافق مجلس الشبكة على الدعوة رسميًا لعقد اجتماع جديد للاستراتيجية العالمية في عام 2024. وفي هذا السياق، أنشأ المجلس لجنة تخطيط دولية في عام 2023، تضم جميع أعضاء مجلس الشبكة وممثلين إضافيين من كل منطقة. شملت اللجنة ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، الذي كان المضيف المشارك، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، ومقره شيانغ ماي.

المهمة ونموذج العمل

بينما نمضي قدمًا في تطوير تحليلاتنا وصقل استراتيجياتنا، نحرص على الحفاظ على ثبات مهمتنا، والتزامنا الراسخ بمبادئنا الأساسية، واعتمادنا على نموذج عمل يقوده الأعضاء. وعلى نحو ما ورد في وثيقة الحوكمة الخاصة بالشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

> ترتبط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقيّم أساسية لا غنى عنها من أجل حياة كريمة ومن أجل الحرية، وتشمل العمل والصحة والتعليم والغذاء والسكن والضمان الاجتماعي، وجملة حقوق أخرى. يتشارك الناس في شتى أنحاء العالم في النضال لجعل هذه الحقوق الإنسانية واقع معاش لأنفسهم ولأسرهم ولمجتمعاتهم ولدولهم.
>
> إنّ الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مبادرة تعاونية تضم أفرادًا وجماعات من شتى أنحاء العالم، وهي تهدف إلى ضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية بواسطة حقوق الإنسان. تسعى الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تعزيز كل مجالات حقوق الإنسان، مع تركيز خاص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير الأدوات اللازمة للنهوض بهذه الحقوق وحمايتها وإعمالها. وهي تتيح للأفراد والجماعات الفرصة لتبادل المعلومات، وإسماع صوتهم الجماعي، وتسليط الضوء على أعمالهم، وتطوير أدوات واستراتيجيات جديدة. كما **تسعى الشبكة إلى بناء حركة عالمية كفيلة بجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واقع يعيشه الجميع**، وذلك عن طريق تيسير العمل التعاوني المشترك وتحسين التواصل والتضامن بين المناطق والأقاليم المختلفة.

نحن نؤمن بأن حقوق الإنسان تنبع من المطالب والرؤى المشتركة، وتتحقق في النهاية نتيجة النضالات الجماعية للمجتمعات التي تسعى إلى الكرامة، وتقرير المصير، والمساواة الجوهرية، والرفاهية، بما في ذلك الحق في بيئة صحية. في السنوات الأخيرة، أكد الأعضاء بكل وضوح أن إعمال حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلبان التقدم المتوازي في مجال العدالة المناخية، وتعزيز العدالة البيئية في الوقت عينه، وهو ما يعد جزءًا أساسيًّا من تاريخ الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تتكون الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أكثر من 300 عضو من حركات اجتماعية، وجماعات الشعوب الأصلية، ونقابات عمالية مستقلة، ومنظمات نسوية وحقوقية، ومؤسسات أكاديمية، ودعاة من 80 دولة، يوحدهم هدف مشترك. تكمن قوتنا في المناصرة الجماعية والحملات التي يقودها أعضاؤنا، والمبنية على مبادئنا الأساسية التي تشمل:

- النهوض بحقوق الإنسان كافة بوصفها عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، مع التركيز على القضايا المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- مراعاة التنوع الإقليمي والتوازن بين الجنسين في تسلّم القيادة، وضمان التحليل المتعدد الجوانب، ومركزية الفئات الشعبية والحركات الاجتماعية؛
- استناد أنشطة الشبكة إلى التجربة التي عايشها المتضررون من انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو الذين قاوموا هذه الانتهاكات، والنهوض بالأعمال الجماعية الحقيقية القادرة على إحداث تغيير منهجي؛
- الحرص على إعداد التحليلات المشتركة وتحقيق الإجماع في عمليات صناعة القرار لأن الشبكة خاضعة لقيادة الأعضاء، لكن مع احترام استقلالية المواقف الفردية للمشاركين.

تنبع هذه المبادئ الأساسية من القيم المتجذرة في حقوق الإنسان، وتعكس فهمًا عميقًا لكيفية بناء حركة عالمية فعّالة تستمد قوتها من العمل الجماعي لإحداث تغييرات تحويلية. تسعى الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تهيئة مساحات أفقية، وشاملة، وديمقراطية جذرية تعزز التحليل النقدي وتدعم تطوير استراتيجيات موحدة للعمل الجماعي، وتجسد نموذجًا سياسيًّا يعكس العالم الذي نصبو إلى بنائه.

تعد مبادئنا الأساسية ركيزة نظريتنا في التغيير، التي تقوم على أربعة محاور رئيسة:

- تيسير التضامن العملي بين الأعضاء؛
- توفير مساحات للتعلم المتبادل بين مختلف المناطق والحركات؛
- تعميق التحليل المشترك للأوضاع العالمية التي تواجهها مجتمعاتنا؛
- النهوض بالعمل الجماعي للأعضاء الموجّه نحو تحقيق التغيير النظامي.

لا تزال الفرق العاملة الوسيلة الرئيسة التي يعتمد عليها الأعضاء عمليًّا لتنسيق الجهود الموجهة نحو تحقيق الرؤى المشتركة للتغيير والمبادئ التوجيهية للشبكة. يضم كل فريق عامل عددًا محددًا من أعضاء الشبكة الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار. ويتوقع من هذه الفرق الالتزام بعمليات تواصل منتظمة تضمن التوازن الإقليمي، والمساواة بين الجنسين، والخبرة في التحليل الجندري متعدد الجوانب، بالإضافة إلى تمثيل منظمات متنوعة من مختلف المناطق، مما يتيح لها تطوير تحليلات ومطالب شاملة.علاوة على ذلك، تعمل الفرق العاملة على تصميم هياكل الحوكمة الخاصة بها، مع الحرص على أن تعكس لجانها التوجيهية وسائر الهياكل القيادية المبادئ عينها. تشمل الفرق العاملة الحالية في الشبكة: الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفريق العامل المعني بمساءلة الشركات، والفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي، والفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية، والفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية. في سياق إبراز التقدم على المستويين الجوهري والمؤسسي في تنظيم الجهود الجماعية المتعلقة بالعدالة البيئية والمناخية، تحوّل المشروع القائم على مستوى الشبكة بشأن البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2022. وبالمثل، تحول الفريق العامل المعني بالرصد إلى مركز البحث المجتمعي بنتيجة النقاشات التي جرت قبل اجتماع الاستراتيجية العالمية وخلاله وبعده. سيضطلع المركز بتيسير البحوث المجتمعية والتشاركية على مستوى الشبكة، تحت إشراف مجموعة استشارية موسعة من الأعضاء.علاوة على ذلك، يُعنى نظام التضامن التابع للشبكة العالمية، بقيادة مجموعة استشارية من الأعضاء، بالاستجابة للتهديدات العاجلة التي تواجه المجتمعات أو الأفراد المدافعين عن الحقوق، بهدف تعزيز أمنهم وحمايتهم. ويعتمد هذا النظام على التعاون الوثيق مع الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي لتحقيق أهدافه. وبناء على تفويض الخطة الاستراتيجية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شهدت السنوات المنصرمة تعاونًا مثمرًا بين اثنين أو أكثر من الفرق العاملة في مجالات المناصرة الجماعية والتقاضي وتنظيم الحملات. جاء هذا التعاون استجابة لأولويات الأعضاء في تعزيز الروابط بين النضالات المختلفة وبناء قوة جماعي. تجلّت هذه الجهود في تطوير صوت جماعي متماسك يوجَّه توجيهًا استراتيجيًّا نحو جهات فاعلة وجماهير مستهدفة، مع تحسين قدرات الاتصال والتنسيق بين الأمانة وأعضاء الشبكة في جميع المناطق. تحت قيادة أعضاء الحركات الاجتماعية، أطلقت الشبكة أيضًا مبادرات لتوفير مساحات وموارد مخصصة للتثقيف الشعبي والسياسي، بهدف تعميق التحليل النظامي المشترك وتعزيز التفكير الاستراتيجي بين الأعضاء. وقد أسّست هذه الخطوات أرضية صلبة للانتقال نحو العمل أو تنظيم الحملات على مستوى الشبكة.

التحليل الجماعي للأوضاع العالمية وموقع الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أكد أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دعمهم للميثاق المشترك للنضال الجماعي في اليوم الأخير من اجتماع الاستراتيجية العالمية لعام 2016. في الأشهر الثمانية عشرة التي سبقت انعقاد الاجتماع، انكبت نحو 20 حركة اجتماعية من أعضاء الشبكة العالمية على إعداد تحليل مشترك معمّق للأوضاع العالمية السائدة التي تواجهها مجتمعاتها المختلفة والمتمايزة، موضحةً عددًا من نقاط الوحدة الناشئة بين حركاتها واعتمادها أساسًا للعمل وتنظيم الحملات على نطاق الشبكة. بعد ذلك، عُرضت مسودة الميثاق على الفرق العاملة في الشبكة العالمية، ثم خضعت لمراجعة إضافية على أساس المدخلات التي قدمتها.

على مدار السنوات الماضية، أصبح الميثاق المشترك حجر الزاوية في التحليل الذي يوجه عمل الشبكة، حيث يُطلب من جميع الأعضاء الجدد تأكيد التزامهم بالمهمة والمبادئ الأساسية والميثاق المشترك. بدءًا من عام 2022، انخرطت أكثر من 40 حركة اجتماعية في عملية إعادة تقييم لتحليل الميثاق المشترك خلال سلسلة من النقاشات عبر الإنترنت، أعقبها اجتماعات حضورية عُقدت في ديربان بجنوب إفريقيا (2023)، وساو لويس بالبرازيل (2024). أُثريت هذه الاجتماعات بسلسلة من ورش العمل النقدية النظامية التي تناولت قضايا مثل الاقتصاد السياسي القائم على العنف، وأعباء الديون، والرعاية، وقضايا المناخ، وذلك خلال عام 2023. وبينما أكدت هذه المناقشات الأهمية المحورية للميثاق المشترك، قامت الحركات الاجتماعية أيضًا بتنقيح بعض جوانب التحليل.

يُسلط الميثاق المشترك الضوء على الترابط العميق بين الأوضاع العالمية التي تهدد حقوق الشعوب في مختلف أنحاء العالم. وتشمل هذه الأوضاع الإفقار والحرمان في خضم الوفرة، وهيمنة الشركات على الدول، واتساع فجوة عدم المساواة، وتدهور النظم البيئية وأزمة المناخ، بالإضافة إلى تصاعد القمع والاعتماد على اقتصاد سياسي قائم على العنف. وقد أعادت الحركات الاجتماعية النظر في الميثاق المشترك، مما أدى إلى توثيق العلاقة بين هذه الأوضاع وبين إرث طويل من هيمنة السلطة الأبوية والاستعمار والإمبريالية والرأسمالية، التي استندت إلى التجريد العنيف من الملكية، والرق، والاستغلال، والتي تتشابك بدورها مع أنظمة القمع الأخرى. لقد باتت إخفاقات النظام الرأسمالي النيوليبرالي جلية بشكل صارخ على مدى السنوات الماضية، حيث مُنحت الأولوية لشركات الأدوية لتحقيق الأرباح على حساب حياة ملايين الأشخاص خلال جائحة كوفيد-19. كما أدت هيمنة الشركات على صناعة القرارات الحكومية إلى تفاقم أزمة المناخ، مع استمرار استخراج الوقود الأحفوري رغم الأدلة العلمية المتراكمة لعقود على آثاره الكارثية. وفي الوقت عينه، جرت التضحية بتوفير الرعاية وحقوق العاملين في هذا المجال لصالح سداد الديون غير المشروعة أو المحتملة. وفي الوقت الذي كشفت فيه التناقضات والتفاوتات في أنظمتنا الاقتصادية والسياسية عن هشاشة المؤسسات وفقدانها للمصداقية، وتصاعد الغضب الشعبي، استمر النضال من أجل حقوق الإنسان في مواجهة تنامي العسكرة والمراقبة، وصعود موجات الشعبوية اليمينية، وتعزيز القومية العرقية والدينية، والعلاقة الوثيقة بين الدولة والمصالح التجارية القانونية وغير القانونية.

تستلزم هذه التحديات العالمية المشتركة تعزيز التضامن والتنسيق بين الحركات الاجتماعية المتنوعة، والشعوب الأصلية، والنقابات العمالية، والمنظمات النسوية والبيئية غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان المتحالفة عبر المناطق المختلفة. كما تتطلب التركيز على بناء مرونة الأعضاء وتعزيز القوة الجماعية لمواجهة الظلم النظامي، مع الدفع نحو تطوير بدائل مجتمعية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان. بفضل النضالات الاجتماعية من أجل الكرامة والمساواة والرفاهية، جرى تدوين حقوق الإنسان عقب الحرب العالمية الثانية، وشهدت هذه الحقوق تطورًا مستمرًا بفضل النضالات المتواصلة. وقد أسفر ذلك عن صياغة التزامات للدول على المستويين المحلي والخارجي. يوفر إطار حقوق الإنسان رؤية ولغة مشتركتين تُسهمان في توحيد المنظمات المتنوعة عبر المناطق والانقسامات التاريخية، مما يعزز شرعية نضالاتنا ويُمكّننا من تحليل الهياكل المجتمعية والعمل على تغييرها. استنادًا إلى نقاط الوحدة الواردة في الميثاق المشترك، أكد أعضاء الحركات الأهمية المحورية للحق في تقرير المصير، المنصوص عليه في المادة الأولى من العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، والذي جاء ثمرة نضالات قوية مناهضة للاستعمار. وقد تطور هذا الحق لاحقًا بفعل نضالات الشعوب الأصلية، والحركات المناهضة للإمبريالية، والحركات النسوية. علاوة على ذلك، اكتسبت قضية رعاية الإنسان والكوكب اهتمامًا متزايدًا كإحدى نقاط الوحدة، حيث تشمل الحق في الرعاية، وبيئة صحية، وحقوق العاملين في مجالات الرعاية، إلى جانب حقوق الطبيعة. ويأتي هذا الاعتراف بدور الرعاية في دعم الحياة باعتبارها مسؤولية جماعية. في ظل الأوضاع العالمية تنخرط مجموعات جديدة في العمل لضمان بقاء أسرها ومجتمعاتها، بينما تسعى هذه المجتمعات نفسها إلى بناء بدائل مستدامة تقوم على قيم التضامن والرعاية. من هذا المنطلق، يظل بناء الحركات الشاملة وربطها ببعضها البعض أمرًا حاسمًا لتحقيق التغيير التحويلي في مواجهة المصالح القوية التي تسعى إلى تكريس الوضع الراهن. ويتطلب ذلك تمكين الفئات الأكثر تضررًا من الحرمان والاستغلال والتدهور البيئي، وإفساح المجال لتوليها القيادة إلى جانب الجهات الملتزمة سياسيًا بكفالة حقوق الإنسان.

- استعدادًا لاجتماع الاستراتيجية العالمية، انطلقت سلسلة من المناقشات عبر الإنترنت مفتوحة لجميع الأعضاء، ركزت على استعراض حالة الميدان. ناقش المشاركون مسودة متقدمة للميثاق المشترك للنضال الجماعي المُحدَّث ، وتناولوا أبرز التحديات العالمية المحددة. جاءت هذه المناقشات بتنسيق من مجموعات متنوعة من الأعضاء النشطين في مواجهة تلك التحديات وتحت إشرافهم، وأسفرت عن النتائج التالية:

- إدانة هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية وصناعة القرار.
- المطالبة بإلغاء الديون وتوجيه الاهتمام نحو رعاية الشعوب والكوكب.
- التصدي للاقتصاد السياسي القائم على العنف وتقليص الحيز الديمقراطي.
- إعطاء الأولوية للسرديات والمطالب المجتمعية في عمليات صناعة القرار العام.
- تقرير المصير: ضمان تحكم الشعوب في أجسادها وأراضيها وسبل عيشها واقتصاداتها، في مواجهة الاستعمار والإمبريالية والرأسمالية والسلطة الأبوية.

استكمل التحليل الناتج عن هذه المناقشات بسلسلة من المشاورات الإقليمية التي تناولت القضايا المتقاطعة المتعلقة بالرعاية، والديون، والمناخ، وهيمنة الشركات، وغيرها من القضايا ذات الصلة من منظور إقليمي. وقد أُثريت هذه الفعاليات بمناقشات معمقة أدارها الأعضاء في الفرق العاملة في الشبكة، ، حيث استعرضوا مسار العمل الجماعي على مدار السنوات الماضية، مع التركيز على التقدم المحرز، والتحديات، والدروس المستفادة. كما حللوا الأوضاع العالمية المتطورة في مجالات الدعوة الجماعية الخاصة بهم، ووضعوا خطوط عريضة أولية للفرص الاستراتيجية في الحقبة المقبلة. وفرت هذه الفعاليات فرصة للعديد من الأعضاء الذين تعذر حضورهم إلى تايلاند للمشاركة عن بُعد، وفي الوقت عينه، شكلت أساسًا تحليليًا قويًا للمشاركين في اجتماع الاستراتيجية العالمية، ساعدهم في توجيه مناقشاتهم الاستراتيجية التي جرت حضوريًا. وفي صباح اليوم الثاني من الاجتماع، عزز الأعضاء هذا الأساس عن طريق إعادة النظر في الأوضاع العالمية التي أشار إليها الميثاق المشترك للنضال الجماعي، بقيادة أعضاء الحركات الاجتماعية.

قيمنا الإرشادية / رؤى مشتركة لإحداث التغيير

انعقد اجتماع الاستراتيجية العالمية تحت شعار "بناء القوة الجماعية لرسم مستقبلنا". وفي إطار تصميم هذه العملية الاستراتيجية، أولى الأعضاء الحق في تقرير المصير واسترداده اهتمامًا خاصًا، لأنه ثمرة نضال طويل خاضته الحركات اليسارية وأصحاب الأصول الإفريقية والشعوب الأصلية والحركات النسوية على مدار القرن الماضي. ما انفك الأعضاء يؤكدون هذا الحق في أنشطة المناصرة الجماعية لحقوق الشعوب الأصلية، وفي تعبيرهم عن التضامن مع فلسطين وبورتوريكو، وسائر الشعوب التي تقاوم الاستعمار والإمبريالية. وفي هذا السياق، أوضح العديد من الأعضاء خلال الاجتماع كيف اعتنقت حركاتهم - سواء كانت معنية بالشعوب الأصلية أو القضية الفلسطينية أو النسوية أو المناهضة للإمبريالية - **مفهوم الحق في تقرير المصير** بطرق متنوعة، غالبًا ما كانت تكمل بعضها البعض. لم يكن الهدف من المناقشة الوصول إلى توافق في الآراء أو صياغة موقف سياسي جماعي بشأن الحق في تقرير المصير، بل توفير فهم أعمق للسبل التي اتبعها الأعضاء لاسترداد هذا الحق المعترف به حاليًا. بعد ذلك، دُعي الحاضرون للتأمل في السبل التي يمكن أن يتغير بها العالم إذا تحقق الإعمال الكامل للحق في تقرير المصير. وتبادلوا أفكارهم حول التضامن، ورعاية الكوكب والناس، والمساواة الجوهرية، وغيرها من القيم العميقة. وفي استعارة للمشهد العام الذي رافقنا طوال الأسبوع، تحولت هذه الرؤية الطموحة إلى شمس تضيء آفاق مستقبلنا.

أما بقية اليوم الثاني وطوال اليوم الثالث، فقد انقسم الأعضاء إلى مجموعات عمل انكبّت على مناقشة قضايا أساسية مثل الرعاية، والمناخ، وهيمنة الشركات، والديون. وتعاونوا على صياغة قيمنا الإرشادية، إضافة إلى تحديد التغييرات الإيجابية التي ينبغي أن تحظى بالأولوية وتعزيزها خلال السنوات الخمس المقبلة. وجاءت على النحو التالي:

1. تعمل الشعوب والحركات على تعزيز قوتها **وقيادة عمليات صناعة القرار**، مع التركيز على **إنهاء هيمنة الشركات، والمطالبة بحقها في تقرير المصير** واستعادة السيادة من الحكومات والشركات والنخب الاقتصادية، وذلك بهدف تحقيق رفاهية شعوبها، بتناغم مع الكوكب، **والالتزام باحترام حقوق الإنسان، وتبني الرؤى النسوية**.
2. تعمل الحركات الشعبية على توظيف أدوات مثل سحب الاستثمارات وفرض العقوبات **لمساءلة الشركات والدول والجهات الفاعلة الخاصة والمؤسسات المالية**، انطلاقًا من إيمانها بحقها في الحصول على **تعويض** كامل عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي ألحقتها هذه القوى بالإنسان والكوكب.
3. تسعى المجتمعات إلى تعزيز العمل الجماعي لممارسة **سيادتها وحقها في تقرير المصير، مع مع تأكيد دورها في الاعتناء بالأراضي** وتقديم الأدلة والمعرفة، **وحلول** مناهضة للاستعمار **في مواجهة أزمة المناخ**.

4. تعمل المجتمعات والحركات الشعبية **على مساءلة الدول والجهات الفاعلة الخاصة والمؤسسات المالية** بواسطة **أطر قانونية قابلة للتنفيذ**، بهدف ضمان الوقاية الفعّالة، والتعويض الشامل، وإعمال حقوق الشعوب والطبيعة والأقاليم.

5. وتسعى إلى بناء **اقتصادات رعوية عادلة، منصفة، ومرتكزة على القيم النسوية**، لتكون بدائل لأنظمة القمع، مستندة إلى مبادئ *العيش الكريم*، وصون الكرامة، والرعاية الجماعية، وتوفير الأمن الشامل لجميع الأفراد بمختلف تنوعاتهم.

6. القضاء على الفرز الجنسي والجندري في العمل ومعالجة انعدام المساواة، **والاعتراف بأن الرعاية عمل لائق وكريم**، والإقرار بأن **الحق في الرعاية مسؤولية جماعية وعامة**، سعيًا نحو عالم عمل خالٍ من جميع أشكال العنف والتحرش.

7. تأسيس حركة شعبية عالمية تدعو إلى **إلغاء الديون غير العادلة أو المشروعة، وتؤكد حق التخلف عن السداد**، سعيًا نحو مستقبل اجتماعي واقتصادي مستدام، مُقرّ ذاتيًا، وإرساء أنظمة رعاية متحررة من الهيمنة الاستعمارية.

8. إقامة هيكل مالي عالمي متجدد يتيح للمجتمعات المتضررة فرصة المشاركة النشطة والكاملة في عمليات تمويل التنمية. يهدف هذا الهيكل إلى مواجهة النماذج الاستعمارية الجديدة من خلال تبني التحليل السياسي الشعبي.

في فترة ما بعد الظهيرة من اليوم الثالث، قدّم الأعضاء رؤاهم المحفّزة للتغيير التي تتبناها الشبكة العالمية، واحتفلوا بها باعتبارها الأساس لجهود المناصرة الجماعية والحملات خلال السنوات الخمس المقبلة.

مسارنا/ إعادة التفكير في الاستراتيجيات

على النحو المبينّ آنفًا، يتجسد النهج الاستراتيجي للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مبادئها الأساسية ونظرية التغيير؛ وهو يركز على **الربط بين النضالات في مختلف المناطق لبناء القوة، بدءًا من التضامن ووصولًا إلى العمل الجماعي الهادف إلى إحداث التغيير الذي يؤدي إلى تحولات**، عن طريق ترسيخ التحليل النظامي المشترك. تُوضّح مبادئنا الأساسية السبيل لتحقيق ذلك والمتمثل في **مركزة الحركات وربطها ببعضها البعض، والسعي إلى تجاوز الموروثات الاستعمارية** والتفاوتات العالمية، وذلك عن طريق الالتزام بالتوازن بين الجنسين في تولي القيادة والمشاركة في وفود المناصرة والمناقشات الاستراتيجية، بالإضافة إلى **بناء حركة شاملة** تستند إلى التحليل النسوي المتعدد الجوانب.

في اليوم الرابع، انخرط الأعضاء في تأملات نقدية حول مقارباتنا الاستراتيجية ذات الصلة، حيث درسوا سبل تطويرها لتعزيز قدرتنا على بناء القوة ورسم مسارنا نحو المستقبل، والمضي قدمًا لتحقيق أهدافنا في السياق السياسي الراهن. بدأ الأعضاء في استكشاف طرق لتقوية **أواصر التضامن بينهم**، و**مواجهة الاقتصاد السياسي القائم على العنف**، مستندين إلى سلسلة من الإجراءات التضامنية التي استمرت طوال الأسبوع. وقد شمل ذلك سوق التضامن في المساء الثاني، بالإضافة إلى جلسة تثقيف سياسية حول فلسطين، حيث جرى استعراض الرأي الاستشاري الأخير لمحكمة العدل الدولية، الذي خلص إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويعيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. في فترة ما بعد الظهيرة، انطلقت حلقات نقاش منفصلة انخرطت في تحليل نقدي لمقاربات استراتيجية مبتكرة تهدف إلى إحداث تغيير ملموس. درس الأعضاء كيفية تسخير هذه المقاربات لبناء استراتيجية أو حملة أكثر تماسكًا وشمولية على مستوى الشبكة. شملت هذه المقاربات الاستراتيجية ما يلي:

- **تعزيز الوصول إلى العدالة**، والاستفادة من النماذج الحديثة لجهود التنفيذ التي تقودها الحركات، والتدخلات القانونية التي تنسجم مع الأهداف الأوسع للشبكة، وتحديد الأوقات والأساليب التي يمكن فيها للعمل القانوني أن يصبح قوة دافعة تعزز النضالات الجماعية، ويضفي عليها فعالية أكبر، كعنصر أساسي في الحملات؛
- **صياغة السرديات انطلاقًا من معارف المجتمعات**، مستندين إلى أبحاثنا المجتمعية المتقدمة وإلى جهودنا في مجال الاتصالات الاستراتيجية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع أعضاء الحركات والنقابات، مع استكشاف السبل التي تمكّننا من تعزيز أصالة مطالب الشعوب الأصلية والمجتمعات المقاومة الأخرى ورؤاها، وتضخيم أثرها وإبراز أهميتها.

- **التثقيف السياسي الشعبي**، والاستلهام من الدروس المستفادة من ورش العمل النقدية النظامية، والقصص المصورة التي تسلط الضوء على هيمنة الشركات، والمبادئ الراسخة في مجال التثقيف السياسي الشعبي. تهدف هذه المقاربات إلى استكشاف كيفية تحويل التثقيف السياسي الشعبي، الذي يسعى إلى تعزيز الفهم الجماعي للأسباب الجذرية للظلم، إلى عنصر محوري في بناء الحراك وتنسيق الحملات على مستوى الشبكة.

تأمل الأعضاء في سبل تعزيز القوة الجماعية عن طريق تسخير التنوع الغني في قدرات الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وربط أعمالها المشتركة ببعضها البعض. لذلك، نطمح إلى الانتقال من حملات متفرقة ومعزولة إلى مقاربة استراتيجية أكثر اتساقًا **للحملات العالمية**. في رؤيتنا المثلى، ستكون هذه الحملات **مظلة واسعة تغطي الاستراتيجيات المختلفة**، مسترشدة بقيمنا الإرشادية بصفتها معايير عامة، لتضخيم أثر الحملات الوطنية والإقليمية المرتبطة بها. بناءً على أولويات الانتصارات الملموسة أو الخطوات الأساسية التي تنبثق عن نقاشات الفرق العاملة، ومع مراعاة التغيرات في السياق العالمي وما تتيحه من فرص، ستشمل استراتيجية الحملة صياغة مطالب وأهداف عالمية واضحة، تعبر عما نناضل من أجله معًا.

كان اجتماع الاستراتيجية العالمية محطة فارقة، إذ أتاح للمرة الأولى منذ سنوات الفرصة لإحياء المناقشات على مستوى الشبكة، وتجديد الالتزام بالدعم الشامل لتبني الحملات العالمية. استجابةً للأولويات التي عبّرت عنها الحركات الاجتماعية في الميثاق المشترك للنضال الجماعي، وبناءً على تطلعات العضوية الأوسع التي برزت خلال اجتماع الاستراتيجية العالمية الأخير والمراحل التي تلته، عملنا تدريجيًّا على بناء فريق متخصص للحملات على مدار السنوات الماضية، إلى جانب تعزيز قدراتنا في مجال الاتصالات الاستراتيجية. استفاد الأعضاء من هذه القدرات المتزايدة وتوفير نماذج أولية لحملة عالمية، وخصصوا أيامًا للعمل والمظاهرات والتجمعات، إلى جانب المشاركة الفاعلة في العمليات الحكومية الدولية، والتعاون على تنسيق مساحات بديلة دورية للمجتمع المدني. اعتبارًا من نوفمبر/تشرين الثاني 2024، ستباشر لجنة مخصصة من الأعضاء بعقد الاجتماعات لتنقيح مقترحات الحملة الأولية، على أن اللجنة تضم ممثلين عن جميع المناطق والفرق العاملة، إلى جانب مجموعة أساسية من الحركات الاجتماعية. ستركز هذه المقترحات على: 1) ضمان إلغاء الديون وكفالة الحق في التخلف عن السداد، باعتبارهما أمرين حيويين لمستقبل مستدام، مع توفير الرعاية العامة والموارد اللازمة للتكيف مع أزمة المناخ والتخفيف من آثارها والخسائر والأضرار الناتجة عنها؛ و2) الضغط على شركة متعددة الجنسيات لتعليق الأنشطة التي تنتهك حقوق

الإنسان والبيئة وإصلاحها، ولا سيما الشركات العاملة في صناعة الوقود الأحفوري ولها روابط بالإبادة الجماعية المستمرة في فلسطين. على الرغم من الاهتمام القوي الذي ابداه الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإطلاق الحملات، يرى الأعضاء أن الأسس اللازمة لحملة عالمية تركز على جوانب العدالة المناخية ستُؤسَس وتُبنَى خلال العامين المقبلين.

الخطوات الأساسية

في **اليوم الأخير**، انتقل الأعضاء إلى مناقشة الفرق العاملة القائمة، حيث استكشفوا سبل إسهامها في تحقيق المبادئ التوجيهية باستخدام استراتيجيات معززة. تضمن ذلك تحديد الانتصارات الملموسة والخطوات الأساسية للسنوات القليلة المقبلة، مع إعطائها الأولوية. كانت هذه الخطوات محركٌ لتحفيز المزيد من التغيير التحويلي، بالاعتماد على القوة الجماعية للأعضاء وقدرتهم. وقد شكلت هذه الخطوات الأساسية نقطة انطلاق لخطط المشروع الممتدة على مدار عامين داخل الفرق العاملة وبينها، فضلاً عن نظام التضامن الذي تم صقله خلال المكالمات المفتوحة لجميع الأعضاء عقب اجتماع الاستراتيجية العالمية.

مساءلة الشركات

- إقرار قوانين وطنية وإقليمية ودولية أو تقديمها، تهدف إلى تنظيم أنشطة الشركات التي تمس حقوق الإنسان والموارد الطبيعية.
- قيام إحدى الشركات المتعددة الجنسيات بتعليق الأنشطة التي تنتهك حقوق الإنسان والبيئة وإصلاحها، وذلك عبر الحملات وجهود التقاضي التي تقودها الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لا سيما في مجالات الوقود الأحفوري أو في ما يتعلق بالإبادة الجماعية).

بالإضافة إلى صياغة معاهدة ملزمة قانونًا بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على مستوى الأمم المتحدة، اتخذ الأعضاء خطوات ملموسة تُترجم بتحديد جهودهم الجماعية في الدعوة إلى قوانين أخرى على المستوى الوطني أو الإقليمي أو كليهما، مع تركيز هذه الجهود بوصفها استراتيجية تهدف إلى الحد من نفوذ الشركات. علاوة على ذلك، سيكرّس الأعضاء جهودهم لمسح الشركات المتورطة في الإبادة الجماعية والمسؤولة عن تدمير البيئة، ووضع استراتيجيات تهدف إلى ممارسة الضغط على شركة بعينها لإجبارها على وقف أنشطتها الضارة، والسعي للحصول على التعويضات.

السياسة الاقتصادية

- إنّ آليات حوكمة الديون العالمية تقدمية، ومتوافقة مع حقوق الإنسان، ومتسقة مع إطار عمل الأمم المتحدة للديون.
- يعمل الأعضاء على صياغة تحليل معمق لأزمة الديون العالمية، بهدف تعزيز التعبئة على المستوى العالمي.

اتخذ الأعضاء خطوات ملموسة تُترجم بإضفاء الطابع النظامي على البحوث والتحليلات القانونية المتعلقة بالديون، بما في ذلك استكشاف ارتباطاتها بالنظام الضريبي العالمي، وذلك لدعم المطالب الجماعية بإلغاء الديون وضمان الحق في التخلف عن السداد. وسينصب التركيز على الجهات الفاعلة الرئيسة المسؤولة عن أزمة الديون، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصارف التنمية العامة. كما سيواصل أعضاء الفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية تعميق تحليلهم للعلاقة بين الديون والنظام الضريبي العالمي، ودعم الجهود المستمرة التي يبذلها الأعضاء من أجل إرساء اتفاقية ضريبية قوية على مستوى الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، وإدراكًا للحاجة إلى تحول أوسع في النظام المالي العالمي يُلبي احتياجات الناس والكوكب، سيتعاون الفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية مع الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتعزيز مشاركة الأعضاء في المناقشات المتعلقة بتمويل المناخ والتنمية في المحادثات العالمية ذات الصلة. يشمل ذلك الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتمويل التنمية، وقمة التمويل المشترك.

البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- الارتقاء بالسرديات المجتمعية وإضفاء الطابع النظامي عليها (حول الحلول الزائفة والتهديدات التي يواجهها المدافعون عن البيئة)، وتحديد مرتكبي الظلم المناخي، فضلاً عن الحركات والمنتديات الاستراتيجية، وإعداد مواد مبتكرة للتثقيف السياسي.
- وضع استراتيجية لإطلاق حملة عالمية بشأن الجبر المناخي والانتقال العادل والمنصف

على مدار العام المقبل، سيتجه الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نحو الحلول الشعبية لأزمة المناخ، بهدف تحرير المناقشات العالمية حول المناخ من النزعة الاستعمارية. وستتركز جهوده أيضًا على تعزيز مشاركة الأعضاء، وخصوصًا الحركات، وزيادة تأثيرهم في السياسات المناخية العالمية والمنتديات التنظيمية مثل تلك المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ ومؤتمر الأطراف بشأن التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى ذلك، سيسعى الفريق العامل إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة المؤسسية المعنية، مثل هيئات الأمم المتحدة، والمكلفين بولايات، والهيئات القضائية على المستويين الإقليمي والعالمي.

الرصد

- مدرسة للبحث المجتمعي تدعم أعضاء الشبكة في جمع الأدلة والبيانات التي يحتاجون إليها في نضالاتهم، باتباع مقاربة البحث العملي التشاركي النسوي.
- التعاون مع سائر الفرق العاملة على إنتاج المعرفة وتطوير السرديات التي تعكس وجهات نظر المجتمعات الشعبية والحركات الاجتماعية بشأن القضايا الرئيسة ذات الأولوية، مثل الخسائر والأضرار الناتجة عن تغير المناخ.

في المرحلة التالية، سيتعاون الأعضاء لتحليل النتائج التي تظهرها مبادرة البحث المجتمعي الثانية حول الخسائر والأضرار، وذلك لإثراء المناصرة الجماعية في المحافل المحلية والعالمية. كما ستُطلق النسخة الثالثة من المبادرة في العام المقبل، بهدف تركيز السرديات والرؤى البديلة المتعلقة بالرعاية وتعزيزها، لا سيما تلك التي تروج لها الحركات النسوية. بالتوازي مع هذه الجهود، وبغية صياغة محتوى ونهج تربوي لمدرسة البحث المجتمعي غير الرسمية، سيجري الأعضاء استطلاعًا في الشبكة حول الاحتياجات والخبرات، إلى جانب جلسات التعلم المستخلصة من تجارب البحث العملي التشاركي النسوي السابقة والحالية.

التقاضي الاستراتيجي

- التقاضي الاستراتيجي المباشر، قضية تتعلق بإنفاذ القانون وأخرى تتناول أحد المجالات الرئيسة الخمسة (الديون، الرعاية، المناخ، هيمنة الشركات، أو المدافعين عن حقوق الإنسان)، وذلك استنادًا إلى الإجماع التشاركي للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما يضمن دمجها في حملة موحدة.
- تعزيز قدرة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مراقبة القضايا المتعلقة بمحاكمة القادة البيئيين/الأصليين واتخاذ موقف حازم فيها، بما في ذلك قضايا القتل وأشكال أخرى من الاضطهاد.
- بناء القدرات في مجال التقاضي الاستراتيجي والتنفيذ، لتبادل المعرفة عن طريق تطوير مجموعة أدوات ونشرها على المجتمعات ورافعي الدعاوى.

يجري الفريق العامل حوارات مع الفرق العاملة الأخرى، لاستكشاف السبل المثلى للشروع في التقاضي المباشر أو تيسيره لدعم الجهود الأوسع للحملات، سواء في قضايا تتعلق بالديون أو بمساءلة الشركات أو كليهما. بالإضافة إلى ذلك، يستمر الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي في تقديم المشورة والتوجيه القانوني للأعضاء في القضايا التي يقودونها، مع التركيز على تنفيذ الأحكام الإيجابية، وضمان حماية المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان المعرضين للخطر أو المستهدفين بالمحاكمات، والذين يلتمسون الدعم عبر نظام التضامن. أخيرًا، يدأب الفريق العامل على تعزيز الوصول إلى آليات العدالة على المستويين الإقليمي والعالمي، لا سيما ضمن منظومات الدول الأميركية وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب المعاهدات، بهدف توسيع نطاق الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإمكانية التقاضي بشأنها.

المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- الدعوة من أجل إقامة مجتمع أساسه الرعاية، يروج لتعزيز القوانين والأنظمة وتوفير التمويل اللازم، بما يضمن عملًا كريمًا ومساحات خالية من العنف.
- دمج المنظورات النسوية للرعاية في عمل الشبكة، مع ضمان ارتباطها بقضايا الديون والمناخ وأساليب العمل التي نعتمدها.

انطلاقًا من اللقاءات التبادلية التي تُعقد عبر الإنترنت، ومن عملية البحث العملي التشاركي النسوي المشار إليها، يعتزم الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعداد تحليل مشترك يتناول اقتصادات الرعاية العادلة والنسوية والمنصفة. وسيركز هذا التحليل على الاستراتيجيات والرؤى النسوية في المجتمعات والنقابات العمالية ومنظمات الشعوب الأصلية، بهدف إغناء جهود الأعضاء وتعزيز تأثيرهم. وسيتجلى هذا التحليل في محافل الدعوة العالمية المتصلة بقضايا الديون والمناخ، وذلك بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية والفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي المناقشات والمحافل الساعية لتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية. وبناءً على الزخم الذي حققه *اللقاء النسوي* الأول، سيوفر الفريق مساحة للتفكير الجماعي تُعيد الاعتبار لمركزية الرعاية في أساليب عملنا، وتعزيز ممارسات الرعاية الذاتية بين أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نظام التضامن

- ابتكار آليات وقائية شاملة لحماية المدافعين المعرّضين للخطر، عبر نهج يجمع بين الرؤية النسوية والتدخل النفسي-الاجتماعي، مع الالتزام بمبادئ مناهضة الاستعمار.
- إنشاء صندوق للطوارئ يعطي الأولوية لأعضاء الحركات الاجتماعية (يتوخى الاقتراح أن يلتزم ممولو المنح الطارئة داخل الشبكة بتخصيص نسبة محددة من تمويلهم السنوي لإنشاء صندوق سريع الاستجابة. يهدف هذا الصندوق إلى مواجهة التهديدات التي قد يتعرض لها الأعضاء، مستلهماً من نموذج مبادرة أميركا الوسطى لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.)
- تعزيز تبادل المعلومات وتطوير قنوات الاتصال، لبناء ملكية جماعية وفعّالة لنظام التضامن.

يسعى نظام التضامن إلى تنظيم فعاليات للتعلم المتبادل عبر الإنترنت، تستهدف قادة الجماعات الشعبية والمدافعين المعرّضين للخطر، مع التركيز على موضوعات مثل الرفاه النفسي والاجتماعي، والأمن الرقمي، والممارسات الوقائية لمواجهة التجريم والهجمات القانونية. كما سيتم إدماج فعاليات مشابهة ضمن زيارات التضامن إلى المجتمعات المهددة، إلى جانب أنشطة اجتماعات الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. نظرًا للوضع القانوني الحالي وقرارات مجلس الشبكة، يتعذر على الشبكة تقديم منح مباشرة للأعضاء في الوقت الراهن. لذلك، تعتمد الشبكة على دعم أعضائها وشراكتها مع ائتلاف حماية المدافعين (ProtectDefenders.eu) لربط الأعضاء بمصادر التمويل الطارئة لتعزيز الأمان. ولضمان تنسيق أفضل لهذه العملية وتبسيطها، ستعمل المجموعة الاستشارية لنظام التضامن على تحديد الموارد والقدرات المتاحة للأعضاء والحلفاء المقربين، بما يشمل تمويل الطوارئ، الدعم الوقائي، ومبادرات التضامن ذات الصلة، وذلك بالتعاون مع اتحاد حماية المدافعين في إطار الجهود الرامية إلى تعميق التضامن بين الأعضاء، وتيسير الوصول السريع إلى الموارد الضرورية عند الحاجة. علاوة على ذلك، سيسعى نظام التضامن إلى تقوية الروابط بين الأعضاء، لدعم نضالات زملائهم الذين يواجهون القمع المستمر مستفيدًا من زيارات التضامن وإجراءات الدعم المشترك - التي تضم أعضاء الحركات وغيرهم من الخبراء في القانون والبحث والدعوة.

أولويات التطوير المؤسسي

في حوار مع الأعضاء، حدد مجلس الشبكة والأمانة مجموعة من الأولويات المؤسسية، بهدف تيسير التضامن الفعّال بين الأعضاء وتعزيز التحليل المشترك والعمل الجماعي القائم على قيادة الأعضاء، بما يتماشى مع قيمنا التوجيهية ورؤانا المشتركة للتغيير النظامي والمبادئ الأساسية.

العضوية والإدارة

تماشيًا مع مبادئنا الأساسية بما فيها تولي الأعضاء للقيادة، وحرصًا على الالتزام التكاملي لجميع الأعضاء بالمشاركة الفعّالة في مجال واحد على الأقل من مجالات العمل الجماعي، ستعطي الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأولوية لدعم مشاركة أعضائها الحاليين وتوليهم القيادة. يتلخص **الدور الأساسي للأمانة** في تنسيق التضامن بين الأعضاء، وتعزيز التحليل المشترك والعمل الجماعي بما يتوافق مع مبادئنا الأساسية. تعد هذه أيضًا **مسؤولية أساسية تقع على عاتق المجلس واللجان التوجيهية للفرق العاملة التابعة للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. وقد حثت خطتنا الاستراتيجية الأخيرة بقوة جميع الفرق العاملة على تبني المبادئ التالية:

- تحديد دور اللجنة التوجيهية بصفتها هيئة استشارية تُعنى بالدرجة الأولى بتيسير مشاركة جميع أعضاء الفريق العاملة وعملهم الجماعي، على نحو يتفق والمهمة الأوسع والخطة الاستراتيجية والميثاق المشترك للنضال الجماعي للشبكة العالمية، وخطة عمل السنتين للفريق العامل، على أن تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات معينة ومحددة مثل المراجعة وتوضيح العمليات الداخلية، وما إلى ذلك؛
-] و[الحرص على أن لا تقوّض اللجنة التوجيهية قدرة الفريق العامل بجميع أعضائه على المشاركة في اتخاذ القرارات الأساسية، وتحديد، المواقف وتمثيل الفريق في المحافل الخارجية المختلفة.

يُنتخب أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات من صفوف المنظمات الأعضاء ومن قبلها، ويُتخذ نموذجًا تحتذي به سائر الهياكل الإدارية في الشبكة:

- تجسيد المبادئ الأساسية، بما في ذلك مراعاة التوازن الإقليمي والمساواة بين الجنسين ومركزية الحركات الاجتماعية.
- التناوب في القيادة (في حالة اللجان التوجيهية، التي ينتخبها جميع أعضاء الفرق العاملة لولاية زمنية محددة، بناءً على مساهمتها النشطة في العمل الجماعي؛ أو في حالة اللجان الاستشارية و لجان التخطيط، تحديد الصلاحيات مع مدة الولاية المتوقعة والعمل على إنشاء مساحة للقيادة المتنوعة في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

يضطلع مجلس الشبكة بأدوار حاسمة في تعزيز التطوير المؤسسي وضمان الأداء الفعّال للأمانة، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ الأولويات الجماعية للشبكة. ومع ذلك، تظل الجمعية العامة الكاملة للأعضاء هي الهيئة المخوّلة باتخاذ القرارات النهائية، ومنها تستمد الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قوتها وشرعيتها.

يُعد تسهيل المشاركة الفاعلة وقيادة الأعضاء الحاليين أولوية قصوى لفريق الحملات والعضوية إلى جانب الأمانة الأوسع. سيتولى فريق الحملات والعضوية أيضًا تعزيز عضوية الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يتماشى مع مبادئنا الأساسية. وسيشمل ذلك **إعطاء الأولوية للتواصل مع الحركات الاجتماعية، ومنظمات الشعوب الأصلية، والنقابات العمالية** المستقلة المنسجمة سياسيًّا مع الشبكة، والمستعدة لتقديم التضامن وتلقيه، والمشاركة في حملات المناصرة على مختلف الأصعدة. ثانيًّا، في سعينا لبناء مساحات شاملة تسترشد بالتحليل المتعدد الجوانب، تلتزم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتمثيل الهادف والقيادة الفاعلة للمجموعات المختلفة. ونحن نعمل على بناء تحليلات مشتركة وتنفيذ عمل جماعي لإقامة عالم تكون فيه "حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة يعيشها الجميع". ومن بين مجالات التركيز الأخرى، شجع الأعضاء الحاليون على انضمام منظمات إضافية تعنى بتعزيز حقوق الإنسان والعدالة المناخية، بما في ذلك تلك التي:

- تعمل في مناطق النزاع وتتصدى للعسكرة أو النزعة العسكرية؛
- تقودها فئة الشباب أو تشارك بفاعلية في تعزيز القيادات الشبابية، أو تجمع بين الأمرين؛
- يقودها الأشخاص ذوو الإعاقة وتمنح الأولوية لتحليلاتهم ورؤاهم؛
- تقودها مجتمعات الميم وتسلّط الضوء على وجهات نظرهم في مختلف السياقات المحلية والوطنية؛
- تشارك بنشاط وفاعلية في الحركة النسوية في سياقات متعددة.

لاحظ الأعضاء بعض الثغرات على المستوى دون الإقليمي، ولا سيما في مناطق آسيا الوسطى والمحيط الهادئ، فضلاً عن الحاجة إلى تواصل مستمر في غرب أفريقيا. ولردم هذه الفجوات، سيشرع فريق الحملات والعضوية في تحديد الأولويات لفترات زمنية محددة، بالتشاور مع المجلس واللجان التوجيهية للفرق العاملة المختلفة، سعيًّا إلى استكشاف الأعضاء الذين يمكنهم المساعدة في تحديد المرشحين المحتملين الأقوياء للعضوية.

ما زالت **الفرق العاملة** تضطلع بدور محوري في صياغة التحليل المشترك والإجراءات التي يتخذها الأعضاء. ومع انفتاح الانضمام إليها أمام جميع الأعضاء، فإنها تتمتع بقدرة فاعلة على التعاون لتحديد أولويات الدعوة المشتركة، وصياغة مواقف موحدة تتماشى مع المهمة الشاملة للشبكة، ومبادئها الأساسية، وأهدافها المشتركة (مع مراجعة المواقف الخلافية، خصوصًا في مجالات العمل الناشئة، من قبل مجلس الإدارة وعضويته الأوسع). كما أصبح لكل فريق عامل الآن عضويته المحددة، ووسائله الخاصة للتواصل الداخلي بين الأعضاء، وخطط تُنقح سنويًّا.

استنادًا إلى مسار السنوات الماضية، فضلاً عن نتائج اجتماع الاستراتيجية العالمية، نحث في المرحلة المقبلة **الفرق العاملة على مواصلة تعزيز الجهود المشتركة والدعوة التعاونية، وإطلاق الحملات** لتحقيق القيم الإرشادية والرؤى الإيجابية المشتركة للتغيير التي حدّدها الأعضاء على رأس أولوياتهم خلال السنوات الخمس القادمة. **ولتيسير الاستفادة من القوة الجماعية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعزيز التحول النظامي،** فإننا نتصور ما يلي:

- سيحل **مركز البحث المجتمعي** محل **الفريق العامل المعني بالرصد،** حيث سيُعنى بتيسير أشكال متنوعة من البحوث النوعية الموجهة للمجتمع ودعمها، مع تركيز ملحوظ على دعم أولويات أنشطة المناصرة والحملات. يُعد هذا التحول خطوة هامة نحو ترسيخ عملنا على أسس متينة تقوم على التجارب المعاشة للمجتمعات المقاومة ووجهات نظرها. مسترشدًا بمقاربة التحليل النسوي المتعدد الجوانب. يهدف هذا البحث إلى تمكين القيادة النسائية والأشخاص غير الثنائيين، إلى جانب فئات أخرى مهمشة، ليعكس وجهات نظر الحركات الاجتماعية والشعوب الأصلية والنقابات العمالية المستقلة، والمنظمات المجتمعية ويسلط الضوء عليها.
- غالبًا ما يعزز **الفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي** ممارساته المتطورة في تعاونه مع سائر الفرق العاملة، لتناول جهود التقاضي وتنفيذ القرارات التي تتماشى مع قيمنا الإرشادية. كما يسعى الفريق إلى استكشاف فرص جديدة لتعزيز التغيير الهيكلي، عبر اتباع استراتيجيات قانونية تنسجم مع الحركة، باعتبارها أحد العناصر الأساسية.
- إدراكًا لأهمية التحليل النظامي المشترك بوصفه أساسًا للاستراتيجيات الموحدة والعمل الجماعي، سنسعى إلى تعزيز دمج مساحات **للتثقيف السياسي الشعبي،** التي تركز على البناء الجماعي للأسباب الجذرية للظلم عبر الأطر النسوية والمناهضة للإمبريالية، والسياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان، في جوانب عملنا كافة. وسيعتمد هذا على نموذج ورش العمل النقدية الموسعة التي ننظمها بها. ستُكمل هذه المساحات بتطوير موارد قابلة للوصول والتكيف أو تعزيزها، بحيث يستطيع الأعضاء

استخدامها في منظماتهم ومجتمعاتهم. وقد شدد الأعضاء على مجموعة من المواضيع الرئيسة التي تتطلب مزيدًا من التحليل وعمليات التثقيف الشعبي، والتي تشمل قضايا أو مجالات متعددة للدعوة، من بينها:

- ***الحق في تقرير المصير** وسبل الدفاع عنه وتجسيده وتطويره من قبل المجتمعات والنضالات المختلفة، مع إبراز نقاط وحدتنا كمجموعة؛*
- ***الاقتصاد السياسي القائم على العنف** وتجلياته المتطورة في سياقات متعددة، بما في ذلك النزعة العسكرية، وصعود الشعبوية اليمينية والقومية العرقية والدينية، والتشابك بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، إلى جانب الآثار الاستراتيجية لهذا الظاهرة من منظور تاريخي وفهم هيكلي للقمع.*

- في إطار تعزيز **اتصالاتنا الاستراتيجية**، شُكّلت مجموعة استشارية من قادة الاتصالات والمختصين من المنظمات والحركات الأعضاء في الأشهر الأخيرة من عام 2024. استجابةً لأولويات الفرق العاملة المتعددة أو خطواتها الأساسية، ستنخرط المجموعة الاستشارية في تعزيز السرد الجماعي للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مسلّطة الضوء على الروايات المجتمعية القائمة، والمشاركة في صياغة روايات جديدة تستند إلى مطالب حركية تتحدى الروايات السائدة التي صاغتها أنظمة الرأسمالية والسلطة الأبوي والاستعمار. كما ستضطلع المجموعة الاستشارية بدور محوري في تقوية السرد الجماعي للشبكة حول قضايا حقوق الإنسان الرئيسة، والمساهمة في بناء مساحة تعليمية تستند إلى روايات حقوق الإنسان، إلى جانب توجيه استراتيجيات الاتصالات التي تدعم جهود المناصرة الجماعية والحملات المستهدفة لعدد من الجهات الفاعلة.
- بناءً على جهود الحملات الأخيرة (مثل أيام العمل والمسيرات وزيارات التضامن) التي نُفذت في السنوات القليلة الماضية، بإشراف مجموعة استشارية تضم أعضاء من جميع الفرق العاملة، وبالتنسيق مع فريق الحملات والعضوية بالتعاون مع الأمانة العامة، ستُدمج الحملات العالمية ضمن مجموعة من الاستراتيجيات عبر الشبكة. وستعمل هذه الحملات كإطار داعم لزيادة تأثير حملات الأعضاء الفردية على مختلف المستويات، بما يتماشى مع قيمنا الإرشادية، مع تحديد المطالب على مستوى الشبكة عالميًّا، والسعي لتحقيق انتصارات ملموسة تدفع نحو التغيير الذي يسهم في إحداث تحوّلات. ستتبلور الأهداف والمطالب الخاصة بهذه الحملات داخل الفرق العاملة، لتتولى بعدها المجموعة الاستشارية المشتركة للفرق العاملة تطويرها، بالتعاون مع العضوية الأوسع. نتصور إطلاق حملة عالمية أولية في عام 2025، تسعى لتحقيق هدف واحد أو أكثر على المستوى العالمي.

تجدر الإشارة إلى أن الأعضاء منحوا الأمانة العامة منذ عام 2008 الصلاحية لاتخاذ إجراءات عاجلة نيابة عن المدافعين عن حقوق الإنسان ومجتمعاتهم المهددة، كما أقرّ المجلس في عام 2013 صلاحية الفرق العاملة بتبني مواقف جماعية باسم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلًا عن وضع آليات لاتخاذ مواقف على مستوى الشبكة بشأن القضايا الناشئة بما يتماشى مع وثيقة الحوكمة الخاصة بنا. ومع ذلك، تؤكد الشبكة التزامها بمبدأ أن الأعضاء، ولا سيما الحركات الاجتماعية والشعوب الأصلية، هم المعنيون بالتحدث باسم أنفسهم. كما تولي اهتمامًا خاصًا بمن يمثل المواقف الجماعية للأعضاء في المحافل المختلفة، بما يتماشى مع مبادئ المساواة بين الجنسين، والتوازن الإقليمي، وقيادة الأعضاء.

يُنتخب **مجلس الشبكة** من قبل الأعضاء ومن صفوفهم، استنادًا إلى مبادئ الشبكة الأساسية. يضطلع المجلس بعدة أدوار تشمل تعيين المدير التنفيذي وتقييم أدائه، بالإضافة إلى التعاون معه ومع فريق التنسيق الموسع لتوجيه عملية التطوير المؤسسي للأمانة العامة، بما يضمن قدرتها على دعم الجهود الجماعية للأعضاء وتيسيرها بكفاءة وفعالية. كما يُسهم في ضمان اتساق العمل الجماعي للشبكة العالمية وآثاره وأهميته. وهذا يعني من الناحية الموضوعية، ضمان مواءمة الجهود مع مهمة الشبكة والأولويات الاستراتيجية التي حددها الأعضاء، بالإضافة إلى تعزيز التحليل الجماعي وبناء القوة المشتركة عبر الفرق العاملة ومجالات العمل المختلفة، مع مراعاة الظروف والأوضاع العالمية. على المستوى الإجرائي، يلتزم مجلس الإدارة بتجسيد مبادئ الشبكة الأساسية والدفاع عنها، مما يجعلها نموذجًا لنهج سياسي تشاركي وشامل يقوم على هيكلية أكثر أفقية. وفي هذا السياق، عمل المجلس خلال السنوات الماضية على تطوير مجموعة من المناصب الإدارية واللجان، بالإضافة إلى المساهمة في صياغة سياسات جوهرية تخص الأعضاء والأمانة وتنفيذها. وبالنظر إلى المستقبل، عمد المجلس، بالتعاون مع الأمانة، إلى تحديد أولويات العمل التالية:

- الاستمرار في عقد الاجتماعات السنوية لمجلس الإدارة بالحضور الشخصي، مع تعزيزها بمكالمات هاتفية فصلية، بهدف توفير الرقابة المؤسسية والمالية وضمان الاتساق العام لتحقيق رسالة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومبادئها وأهدافها؛
- التأكد من انخراط مجلس الشبكة في تطورات الفرق العاملة المختلفة ومجالات العمل الأخرى أو مواكبتها أو كلا الأمرين؛
- المساعدة في التكيّف مع المرحلة الحالية، سواء في السياق التمويلي أو السياسي في الولايات المتحدة، حيث يقع المقر الرئيسي للأمانة. لقد شهدت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العقد الماضي نموًا مطردًا وموجهًا، شمل وفود المناصرة، وإجراءات التضامن، والاجتماعات التحليلية والاستراتيجية، بالإضافة إلى فريق الأمانة المنتشر في العالم. في الوقت عينه، استطاع العديد من الأعضاء الوصول إلى تمويل ثابت نسبيًّا من مصادر متنوعة، مما سهل مشاركتهم في أنشطة

التضامن الإقليمي والدعوة العالمية. ومع ذلك، بيّنت المناقشات التي أُجريت مع عدد من الممولين خلال اجتماع الاستراتيجية العالمية التحديات المتعددة التي تعرقل الوصول المستدام إلى التمويل في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويعود ذلك جزئيًا إلى التحولات السياسية نحو اليمين في العديد من السياقات.

ستظل ***العدالة اللغوية والشمول*** مسعى دائمًا للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، انطلاقًا من تنوع اللغات الأساسية التي يتحدث بها أعضاؤها. ومع ذلك، مثّلت هذه المبادئ ركيزة أساسية لتعزيز التضامن والتعلّم عبر المناطق، ، بالإضافة إلى تيسير العمل الجماعي بين الأعضاء المتزايد عددهم. ويأتي ذلك جزئيًا نتيجة الالتزام العميق للشبكة بالعدالة اللغوية وممارسات الإدماج الشامل، مثل استخدام لغة تراعي النوع الاجتماعي. بفضل هذه الجهود، تظل الشبكة مصدرًا مهمًا للمعلومات، يدعم الحركات المعنية بحقوق الإنسان والبيئة، والدعاة، والأكاديميين في مختلف أنحاء العالم، ويعزز التبادل وبناء الحركات عبر المناطق. في عام 2017، التزمت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التزامًا راسخًا باستخدام أربع لغات رئيسة في عملها، هي: الإسبانية، والفرنسية، والعربية، والإنجليزية. وقد أكد الأعضاء مرارًا أهمية هذه الجهود في تعزيز التعلم والعمل الجماعي وسط قاعدة متزايدة من الأعضاء. تواصل الشبكة إعطاء الأولوية لتوفير الموارد والقدرات اللازمة لضمان الترجمة الفورية في الاجتماعات الافتراضية والاجتماعات الحضورية، بهذه اللغات الأساسية. كما تسعى الشبكة إلى الاستفادة من تسجيلات الأحداث، متى أمكن، لتقييم احتياجات الترجمة الفورية وضمان تلبية متطلبات المناقشات. تجدد الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأكيد التزامها بالحفاظ على موقعها الإلكتروني متاحًا باللغات الأربع المعتمدة. وفيما يتعلق ببيانات الموقف، والمنشورات والموارد الأساسية، والسياسات الخاصة بالأعضاء، والوثائق المشابهة، ستعمل الأمانة باستمرار على تحديد أولويات الموارد المخصصة للترجمات الرسمية. ولضمان استخدام لغة شاملة وتعبيرات سياسية متسقة ومتفق عليها بين الأعضاء، سيتم الاعتماد على مترجمين متخصصين لإعداد الوثائق المتعلقة بالاتصالات وأعمال المناصرة ذات الأهمية. وللارتقاء بكفاءة الترجمة وجودتها، سيعمل فريق الاتصالات بالتنسيق مع الأعضاء وفريق الأمانة الموسع على تحديث التوجيهات المخصصة للمترجمين والمترجمين الفوريين بصفة دورية. ستشمل هذه التوجيهات إرشادات حول استخدام اللغة الشاملة، إلى جانب تحديد المصطلحات السياسية الأساسية والمهمة في مجالات مختلفة من أنشطة التحليل والدعوة في الشبكة. مع انتقال الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نحو تنفيذ الحملات العالمية وتوسيع نطاق التثقيف السياسي الشعبي، برزت الحاجة إلى الاعتراف بأن اللغات الأربع المعتمدة حاليًا (ذات الأصول الاستعمارية) قد لا تكون كافية لتلبية احتياجات العديد من أعضاء الحركات الاجتماعية، باستثناء عدد محدود من الممثلين في المنظمات الدولية. وفي ظل قدرة الأمانة المحدودة، ستعمل الشبكة على ترجمة الموارد الأساسية إلى لغات إضافية عند طلب الأعضاء و/أو دمج الترجمات التي يقدمها الأعضاء ضمن موارد التثقيف الشعبي، بما يضمن تحسين قابليتها للاستخدام والتكيف. علاوة على ذلك، ومع إدراك أن أيًا من هذه اللغات الأربع ليست اللغة الأم للعديد من ممثلي الأعضاء الحاليين، ستسعى الشبكة إلى تعزيز وضوح موادها المكتوبة وسهولة قرائتها من خلال الاستعانة بالمحررين، واستخدام الأدوات الرقمية الحديثة، وتقديم دورات تدريبية ذات صلة. وعلى مدى السنوت الخمس المقبلة نتوخى أيضًا توسيع ممارساتنا لتعزيز إمكانية الوصول إلى مساحاتنا ومواردنا، بما يشمل تلبية احتياجات الأفراد ذوي الإعاقات السمعية والبصرية وغيرها من الإعاقات. علاوة على ذلك، سيتيح اعتماد ترخيص المشاع الإبداعي فرصة أوسع لاستخدام مواردنا ونشرها من قبل الحلفاء والجمهور الأوسع.

ما برحت المخاوف المتعلقة بـ ***الأمن الرقمي والمادي*** في تزايد مع تطور القدرات التكنولوجية واستخدام الذكاء الاصطناعي. وفي ظل هذه المرحلة من زيادة المراقبة والقمع، سيظل تعزيز الأمن الرقمي لاتصالات الشبكة أولوية مستمرة، مع التركيز على بناء القدرات أو إنشاء مساحات للتعلم المشترك أو كليهما لموظفي الأمانة وأعضائها. كما سيتم إجراء تقييمات دورية لمواقع الاجتماعات وأنشطة المناصرة المحتملة لتحديد المخاطر وإطلاع الأعضاء عليها، مع اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيفها، خاصة للمدافعين الذين يعيشون في بيئات تتسم بالمخاطر العالية. في نظام التضامن، نسترشد بأعضائنا المعرضين للتهديد وبزملائنا في السياق عينه، مدركين أنهم غالبًا في أفضل وضع لتقييم الوضع وتحديد الإجراءات الأكثر فعالية لتعزيز أمنهم ودعم مطالب مجتمعاتهم أو منظماتهم. ثانيًا، تتشاور الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع المجموعة الاستشارية لنظام التضامن، التي تضم أعضاء متخصصين في حماية المدافعين، بالإضافة إلى الحركات والمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة الطويلة في مواجهة القمع، مما يوفر منصة مهمة لتبادل الآراء. في إطار تقييم المخاطر المرتبطة بمواقع اجتماعات الشبكة ووفود المناصرة وتخفيفها، نعتمد مقاربة مشابهة، حيث نبدأ بالاستماع إلى الأعضاء والحلفاء في السياق المعني، ثم نرجع إلى الأعضاء الذين يتابعون الاتجاهات الإقليمية والعالمية ويعالجونها.

دور الأمانة ووظيفتها

يتمثل الدور الأساسي للأمانة في تيسير التضامن بين الأعضاء، وتعزيز التحليل المشترك والعمل الجماعي. تستمد الشبكة العالمية قوتها من التعاون بين أعضائها، مسترشدةً بتحليلاتهم وقيادتهم الإقليمية. تتولى الأمانة، المنتشرة الآن في مختلف المناطق وعشرة دول، مسؤوليات محورية في تهيئة مساحات للتعلم المتبادل والحوار الاستراتيجي، وتنظيم أنشطة الدعوة والحملات، وتعزيز التضامن عبر الإقليمي، فضلاً عن تسليط الضوء على المطالب التي يرفعها الأعضاء وسردياتهم عن طريق الاتصالات الاستراتيجية. اعتبارًا من سبتمبر/أيلول 2023، تحوّلت الأمانة إلى فريق تنسيق مكوّن من خمسة مديرين، بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على القيادة المشتركة داخل الأمانة، مع الحفاظ على ضمان قيادة الأعضاء لتوجهاتنا السياسية والاستراتيجية. كما يسعى الفريق إلى تعزيز المرونة في الفترة الانتقالية، وضمان تخصيص

قدرات الأمانة ومواردها بطريقة فضلى تراعي أولويات الأعضاء. علاوة على ذلك، تلتزم الأمانة بتوفير الوقت والمساحة بانتظام للأعضاء لتقييم العمل الجماعي، وتبادل الأفكار والمعلومات بشأن "المكاسب" والتحديات، مع تقييم سبل مواءمة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع التطورات المتسارعة في السياق العالمي.

وبالنظر إلى المشهد التمويلي الذي يواجهه العديد من الأعضاء والشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مجتمعين، فضلاً عن النمو الكبير في إطار خطتنا الاستراتيجية الأخيرة، لا تتوقع الأمانة نموًا كبيرًا خلال السنوات الخمس المقبلة. ومع ذلك، ثمة مجالات ضمن فريق الأمانة تخضع لضغوط كبيرة، وهما:

- يُشرف **فريق التطوير المؤسسي** على إدارة الشؤون المالية واللوجستية والموارد البشرية، ويعمل حاليًّا تحت قيادة المدير، مدعومًا بمنسق مالي ومساعد للفعاليات. ومع ذلك، ثمة حاجة ملحّة لتعزيز الدعم المالي، ويفضل تحقيق ذلك من خلال تعيين **مساعد مالي إضافي بدوام جزئي على الأقل**. وبالمثل، ونظرًا لحجم فريق العمل المنتشر في 10 دول، والتزامنا بضمان مزايا وتعويضات عادلة ومتساوية لجميع الأعضاء، تبرز أهمية **تعيين منسق للموارد البشرية بدوام جزئي على الأقل**.

- يتألف **فريق الاتصالات الاستراتيجية** حاليًّا من موظفين اثنين بدوام كامل، هما المدير والمنسق، ويعملان بالتعاون مع مجموعة من مستشاري الاتصالات المتخصصين في مجالات متنوعة مثل التصميم، وتوليف مقاطع الفيديو، وفنون الجرافيك، وتصميم مواقع الويب، وغيرها. ومع ذلك، وبالنظر إلى اتساع نطاق جهود الدعوة الجماعية التي يقودها الأعضاء، ونيتنا إطلاق حملة عالمية، إلى جانب استمرار إجراءات التضامن وتعميق اهتمام الأعضاء بتعزيز العمل السردي والتثقيف الشعبي، فإن الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ستستفيد من تعزيز قدراتها في مجال الاتصالات، ويفضَّل تحقيق ذلك من خلال تعيين **مساعد اتصالات** بدوام كامل.

- إذا كانت معالجة الفجوات المذكورة أعلاه من الأولويات الملحّة، فإننا نتطلع بشغف إلى استكشاف سبل لدعم تعليم الدعاة الحقوقيين الصاعدين وتعزيز نموهم، مع الترحيب بمساهماتهم في جهود المناصرة الجماعية. ومع توفر الموارد، نسعى لاستئناف تمويل **زمالة قانونية**، استنادًا إلى تجربة أولية ناجحة شملت زمالتين قانونيتين، مدة كل منهما عام كامل، بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة مدينة نيويورك.

- علاوة على ذلك، يُستحسن أن يضم **فريق الحملات والعضوية** إلى صفوفه **ميسّر إقليمي يُعنى بشؤون العضوية والحملات في آسيا**، بهدف استكمال الجهود الحالية التي يبذلها ميسرو العضوية والحملات الإقليميون في كل من إفريقيا وأميركا اللاتينية، إلى جانب منسق العضوية العامل في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. ومع مراعاة النمو المتوقع وأهداف الحملات خلال السنوات الخمس المقبلة، قد تبرز مع الوقت أهمية ضم الفريق الإقليمي لأعضاء إضافيين.

عملًا بقرار مجلس الشبكة الصادر في عام 2013 بخصوص إبقاء مكتب الأمانة الرئيس في مدينة نيويورك، أبدى المجلس تأييده المستمر **للجهود الرامية إلى ضمان التنوع الإقليمي في تعيين** أعضاء الفريق، بحيث يمتلكون التزامات سياسية مشابهة ولكن بخلفيات ثقافية متنوعة. ويشمل ذلك الموظفين المقيمين في مناطق مختلفة، الذين يسافرون بانتظام إلى مدينة نيويورك للمشاركة في الاجتماعات التوجيهية والدورية. كما أن الأمانة ملزمة بولاية مستمرة تتطلب ضمان القدرة اللغوية القوية، مع التركيز على تعزيز قدراتها في العمل باللغتين الفرنسية والعربية إلى جانب الإنجليزية والإسبانية.

عند إعداد خطة التطوير المؤسسي الجديدة، شدد مجلس الإدارة على أهمية فريق الأمانة الذي يضم الآن العديد من الأفراد الذين كانوا جزءًا من الحركات الاجتماعية ومنظمات الشعوب الأصلية والنضالات النسوية أو المنظمات المجتمعية في بلدانهم أو كل ما سبق. تعمل الأمانة في الوقت الراهن، على غرار أعضائها، في أماكن ومناطق زمنية متعددة في وقت يشهد أزمات متداخلة. في المستقبل، سيظل **الاهتمام برفاهية الموظفين ورعايتهم** أولوية أساسية، مدعومًا من لجنة بيئة العمل التي يقودها موظفونا، والتي أُنشئت في عام 2022.

إن الاستمرار في أنشطة الدعوة الجماعية وإطلاق الحملات التي يقودها الأعضاء وتعزيزها، فضلًا عن دور الأمانة في تنسيق هذه الجهود، **يطرح أمامنا تحديات سياسية وتمويلية كبيرة**. ومع الدعم الحيوي الذي يقدمه أعضاء المجلس، ستكثف الأمانة جهودها لجمع الأموال في المرحلة المقبلة. ستستند خطط جمع الأموال إلى هذه الاستراتيجية الشاملة على مستوى الشبكة، بالإضافة إلى خطط الفرق العاملة المختلفة، ونظام التضامن، والحملات التي يقودها الأعضاء، وجهود التواصل، في حوار مستمر مع اللجان التوجيهية والمجموعات الاستشارية التي يقودها الأعضاء. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، سيقوم المجلس بتقييم جدوى تأسيس موقع ثانٍ لأسباب أمنية أو مالية أو سياسية، أو لجميع هذه الأسباب مجتمعة.

في المقابل، ستواصل الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إقامة تحالفات مع ممولين من القاعدة الشعبية وأصحاب التوجه نحو الحماية، الذين قد لا يمولون الشبكة تمويلًا مباشرًا بصفتهم الجماعية، لكنهم قادرون على جلب الموارد الحيوية للحركة وأعضاء منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية الأصغر حجمًا، فضلاً عن المدافعين عن حقوق الإنسان ومجتمعاتهم المعرضة للتهديد. ضمن عضوية الشبكة، ولا سيما في ما يتعلق بنظام التضامن، هناك رغبة والتزام مبدئي بمسح القدرات المالية والفنية

للأعضاء المتخصصين في مختلف جوانب الحماية، بهدف تحسين التنسيق وتوفير التمويل والدعم السريع في حالات الطوارئ خلال الأزمات. أخيرًا، استفادت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من التزام بعض الجهات المانحة الحالية، الذي سمح لنا ببناء صندوق احتياطي تدريجيًّا. هذا التزام منحنا الفرصة لتخصيص نسبة معينة من منح الدعم العام الجديدة لهذا الصندوق، مما يعزز قدرتنا على التكيّف مع التحولات المستقبلية في تمويل العمل الجماعي وضمان استدامته. ومع حلول نهاية هذه الفترة التي تمتد لخمس سنوات، نهدف إلى جمع ما يعادل نفقات التشغيل لمدة ستة أشهر في صندوقنا الاحتياطي، مما يتيح لنا التصدي للأزمات الخارجية والتغيرات في مشهد التمويل على نحو أفضل.

أما في موضوع التحديات المالية المباشرة، والأهم من ذلك في مواجهة الأزمات العالمية المتعددة في مجالات المناخ والديون والرعاية، فنحن نؤمن أن المشكلة الأساسية لا تكمن في الندرة، بل في هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية والهياكل المجتمعية الأوسع. وهذا الأمر يؤجج بصورة مقززة التوزيع غير العادل للموارد، ويُرسّخ نظامًا اقتصاديًّا عالميًّا متشابكًا مع تاريخ طويل من النظام الأبوي، والإمبريالية، والعنصرية. هذا النظام يضع الربح فوق رفاهية الناس والكوكب. من هذا المنطلق، كان لا بدّ للأعضاء من العمل على تعزيز التزامهم بتوحيد نضالاتهم في تضامن عملي، وتكريس جهودهم المشتركة من أجل إحداث التغيير التحويلي، وذلك باللجوء إلى هذه التوجهات الاستراتيجية الجديدة لشبكتنا العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأكيدها.